



## نشرة صحفية

### حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 22 تموز/يوليه 2010، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 23 تموز/يوليه 2010 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2010/017\*  
Original: English

### "تحرير الاستثمار مع ضرورة تنظيمه" سمة يتصف بها النهج الحالي الذي تتبعه الحكومات إزاء الاستثمار

تقرير للأونكتاد يقول إن تحقيق التوازن هو الهدف لأن البلدان ترغب في تحقيق النمو ولكنها تسعى أيضاً إلى ضمان الأمن في أعقاب الأزمة المالية العالمية

جنيف، 22 تموز/يوليه 2010 - أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن التدابير الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تسعى إلى التعامل مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، كما تسعى في الوقت نفسه إلى حفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للمساعدة على الانتعاش من حالة التراجع الاقتصادي.

ويلاحظ التقرير أن الجهود المبذولة من أجل تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة مع إخضاعها في الوقت نفسه للوائح تنظيمية أدق وأشمل تمثل تحدياً بالنسبة للحكومات وصانعي السياسات على المستوى الدولي. ويقول التقرير إن هذه الثنائية المتضادة تتعارض مع الاتجاهات الأكثر وضوحاً نحو تحرير الاستثمار على النحو الذي لوحظ في سنوات التسعينات من القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وقد جاء تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010، الصادر اليوم، تحت عنوان فرعي هو "الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون" (1).

\* للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, <http://www.unctad.org/press> unctadpress@unctad.org,

(1) يمكن الحصول على "تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون" (WIR10) (رقم المبيع E.10.II.D.2, ISBN: 978-92-1-112806-2) من مكاتب بيع منشورات الأمم المتحدة على العنوانين المبينين أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في العديد من البلدان. السعر هو 95 دولاراً أمريكياً (مع تخفيض نسبه 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية و75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويشمل السعر الكتاب والقرص المدمج. ويرجى من الزبائن الذين يرغبون في اقتناء الكتاب وحده أو القرص المدمج وحده، أو الحصول على كميات كبيرة منهما إرسال استفساراتهم إلى مكاتب بيع المنشورات. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات من بلدان منطقة أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org إلى: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA, tel: +1 212 963 8302 or +1 800 253 9646, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org. Internet: <http://www.un.org/publications>

## السياسات العامة الوطنية تواصل تحرير الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، غير أنها تخضعه أيضاً لمزيد من التنظيم.

ففي عام 2009، استمرت معظم البلدان في تحرير الاستثمار الأجنبي وتشجيعه وتيسيره. وكان الهدف مما يقل قليلاً عن 70 في المائة من مجموعة التدابير المُبلغ عنها التي شرع في تنفيذها العام الماضي، هو دعم تحرير الاستثمار الأجنبي وتشجيعه. إلا أن نسبة التدابير الأكثر تقييداً التي لوحظت في عام 2009، وقدرها 30 في المائة، كانت الأعلى منذ أن بدأ تقرير الاستثمار العالمي يتناول هذا الموضوع في عام 1992 (الشكل 1). ويشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 إلى اتخاذ ما مجموعه 102 من تدابير سياسة الاستثمار في عام 2009، منها 71 تدبيراً لدعم تحرير الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، و31 تدبيراً موجهاً نحو فرض ضوابط تنظيمية أكثر تشدداً إزاءه. وقد أثرت هذه المجموعة الأخيرة من التدابير، في المقام الأول، على الصناعات الاستخراجية.

وعدا عن هذه التدابير، كانت برامج الحوافز الاقتصادية وبرامج الإنقاذ المنفذة للتصدي للأزمة من السمات المحددة للتطورات على صعيد السياسات المتعلقة بالاستثمار في عام 2009. واليوم، تثار تساؤلات حول الطريقة الأفضل لإنهاء التدريجي لهذا النوع من المعونة المقدمة من الدول.

## ولا يزال عدد اتفاقات الاستثمار الدولية يتزايد، وثمة تفاعل متزايد مع مجالات أخرى من مجالات السياسة العامة.

وقد واصلت الشبكة العالمية لاتفاقات الاستثمار الدولية - التي تشمل معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي وغير ذلك من اتفاقات الاستثمار الدولية - توسعها في عام 2009 (الشكل 2). ويدل تزايد عدد هذه الاتفاقات على أن البلدان تواصل استخدامها كوسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه. وتمشياً مع ارتفاع عدد اتفاقات الاستثمار الدولية، ارتفع أيضاً عدد دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، المقامة بموجب أحكام اتفاقات الاستثمار الدولية، بما لا يقل عن نسبة 32 دعوى. وبذلك يكون المجموع قد وصل إلى ما لا يقل عن 357 دعوى.

كما أن اتفاقات الاستثمار الدولية لا تزال تتجه نحو مزيد من التفصيل والتعقيد. وهناك روابط متزايدة بين الاستثمار وغيره من شواغل السياسة العامة، مثل إصلاح النظم المالية، وحماية البيئة، وتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، ثمة اتجاه نحو التوحيد حيث تُكْمَل اتفاقات الاستثمار الإقليمية الترتيبات الثنائية على نحو متزايد. وتدل التطورات التي حدثت في عام 2009 على أن اتفاقات الاستثمار الدولية قد أخذت تتطور نحو نهج أكثر تكاملاً وشمولاً وتفصيلاً يتميز بإعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين المستثمرين والبلدان المضيفة. بيد أن جعل اتفاقات الاستثمار الدولية تعمل بشكل فعال من أجل التنمية يبقى تحدياً ماثلاً.

### مبادرات جديدة للتصدي للتحديات العالمية

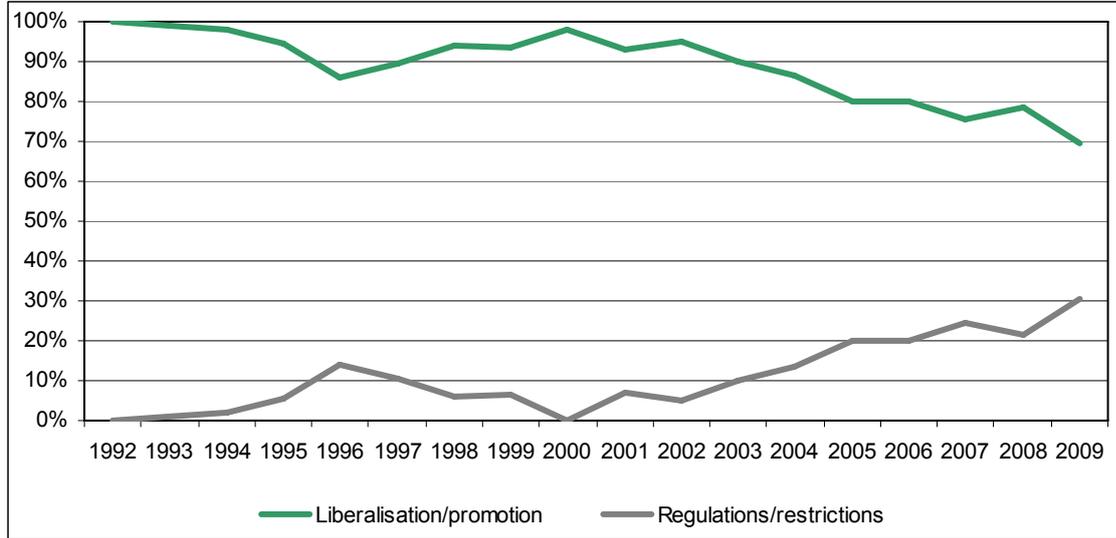
بالإضافة إلى ما تقدم، تترتب على المبادرات السياساتية الدولية التي أطلقت من أجل التصدي للأزمات العالمية آثار على الاستثمار الدولي. ومن الأمثلة على ذلك ما يشمل الجهود المبذولة لوضع مبادئ دولية من أجل الاستثمارات المسؤولة في قطاع الزراعة، وهي جهود يقودها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومجموعة البنك الدولي. وقد التزم أعضاء مجموعة العشرين بالامتناع عن انتهاج سياسات حمائية في مجالي التجارة والاستثمار وطلبوا من المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الأونكتاد، رصد التطورات المتصلة بهذه المسألة وتقديم تقارير علنية بصددها. وعلاوة على ذلك، تُبذل جهود لإصلاح النظام المالي ومعالجة أوجه الضعف التي تكمن خلف الأزمة المالية العالمية. وينبغي هنا إيلاء اهتمام لمسألة التماسك بين النظام المالي الدولي الناشئ ونظام الاستثمار الدولي حيث ينظم كلاهما تدفقات رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل عبر الحدود.

### في أعقاب الأزمة، تحديات عديدة أمام صانعي سياسات الاستثمار

يقول تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 إنه، مع سعي البلدان جاهدة إلى تجاوز الأزمات المالية والاقتصادية وأزمات الطاقة والغذاء والمناخ، أصبح وضع سياسات الاستثمار لتسخير الاستثمار الأجنبي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية أكثر أهمية - وأكثر صعوبة أيضاً - من أي وقت مضى. وثمة حاجة لمعالجة فعالة لمسألة التفاعل بين الاستثمار والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً - ولوضع نُهج متماسكة يدعم بعضها البعض. ومن بين مجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة، يحتاج صانعو السياسات إلى تحديد أفضل مزيج. ويجب الجمع على نحو فعال بين تشجيع الاستثمار وتنظيمه. ويجب أن تكون المبادرات الوطنية والدولية مراعية للشواغل الاقتصادية والإنمائية المحددة للبلدان. ويقول التقرير إن الأونكتاد، بعضويته العالمية وتركيزه الذي يجمع بين البحوث وتقديم المشورة في مجال وضع السياسات، يمكن أن يضطلع بدور مهم في مساعدة الحكومات في وضع أنظمة فعالة في مجال الاستثمار.

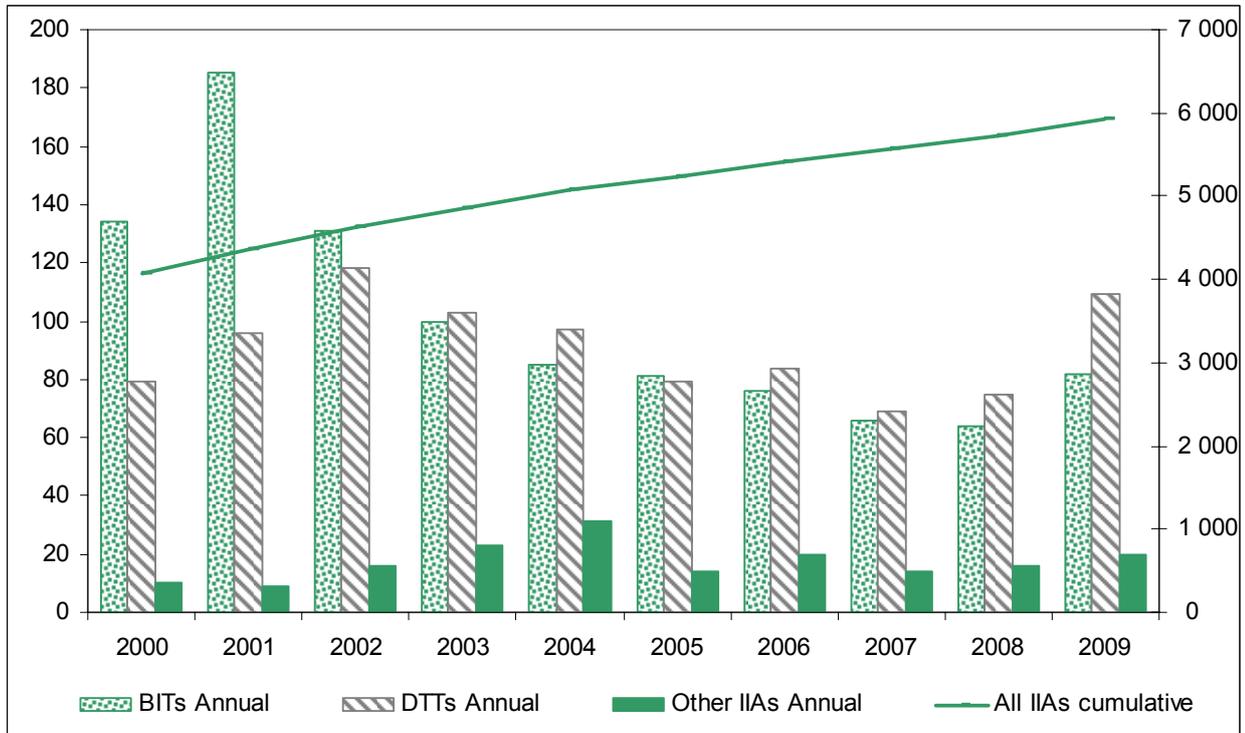
تقرير الاستثمار العالمي وقاعدة البيانات الخاصة به متاحان على شبكة الإنترنت في العنوان الإلكتروني  
<http://www.unctad.org/fdistatistics> و  
<http://www.unctad.org/wir>  
 و <http://www.unctad.org/diae>

الشكل 1  
التغيرات في السياسة الوطنية، 2000-1992  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، الشكل الثالث-1.

الشكل 2  
اتجاهات معاهدات الاستثمار الثنائية، ومعاهدات الازدواج الضريبي، واتفاقات الاستثمار الدولية، 2009-2000  
(العدد: اتفاقات الاستثمار الدولية التراكمية على الجانب الايمن من الشكل)



المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية.